

حول منشور الشيخ حاتم العوني حفظه الله

أود في هذا المنشور القصير التعقيب على ما ذكره الشيخ حاتم العوني في منشوره حول اتفاق الإسلام والعلمانية حول رفض تسلط الكهنوت الكنسي وضرورة الفصل بين الكهنوت باسم الشريعة الإسلامية والسياسة. هذا بالطبع موضوع ذو طابع شرعي ليس لي الحق في الجدل حوله، لولا أن الشيخ حفظه الله استدعى دور المتخصصين في عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية "لتحديد موقع المصلحة في واقعنا المتغير" بما في ذلك المتخصصين في العلاقات الدولية وأنا منهم.

بداية، من قال لك سيدي أن حفظ الدين أحد المصالح المعتبرة عندنا؟ نحن نعمل في تخصص علماني تماماً لا يسمح لنا بإظهار معتقداتنا أو أفكارنا حول العالم والوجود. فتخصص العلاقات الدولية يأتي جاهزاً بأرضيته الفلسفية العلمية التي تستبعد كل ما هو غير ملموس وغير مرئي بما في ذلك الدين وما يدعو له الدين. أتريد أن تعرف، شيخنا، كيف نفكر في المصلحة؟ أولاً، نستبعد كل الاعتبارات غير المادية كالاختبارات الإنسانية والأخلاقية، وبالطبع الدينية، ثانياً، نركز على تلك المصالح المادية التي يمكن حسابها: الأمن القومي والمكاسب الاقتصادية ومن ثم نقارن بين مستوى المنفعة المتوقعة التي يقدمها كل من الاختيارات المتاحة، مرة أخرى دون أي اعتبارات إنسانية أو أخلاقية أو دينية لأي من الاختيارات المتاحة. تعتمد هذه المعادلة الآلية على مصلحة أعمق لا تنافسها أي مصلحة: البقاء، البقاء ومن ثم الانتفاع بالمكاسب الدنيوية المتاحة في ظل توازن القوى حتى لو ما سمح به هذا التوازن هو فتات الدنيا.

حتى عندما ننظر لقيود على المصلحة الوطنية فنحن نتجه تلقائياً الى القانون الدولي وليس الى الشريعة الإسلامية، القانون الدولي العلماني الذي ينظم العلاقات بين الدول بما في ذلك العلاقات البينية للمسلمين. مع علمنا التام أن هذا القانون لا يملك تفسيره وتفعيله الا الغرب وبالتالي فإننا نعلم كمتخصصين أن محل تلك القيود هو إرادة الغرب وما القانون الدولي الا غطاء لذلك. وبالتالي ان كان هناك توصية أقدمها كمتخصص في العلاقات الدولية فهي: التبعية السياسية للغرب، وان كنت تريد حياة أكثر راحة في المجتمع الدولي فالحقها بتبعية ثقافية. في تخصصنا أيضاً فان المصلحة ذاتية تماماً، بمعنى أن عوائد ومنافع الفعل تعود للجماعة الوطنية فقط حتى ان كان ذلك على حساب إخواننا المسلمين خارج حدودنا، فالأمر منطقي، نحن لا نرى روابط دينية وأي التزامات سياسية ناتجة عنها في العلاقات الدولية.

مع ذلك سيدي، وبعيداً عن الأسلوب التهكمي أعلاه حول الفائدة من تخصص العلاقات الدولية، فأنا أشارككم الرأي بأهمية الانتفاع من بعض أدواتنا في توصيف وتحليل الواقع خدمةً للأحكام الشرعية. ما أثارني هو وضع هذا الدور في مساحة مشتركة بين الإسلام والعلمانية. فالعلمانية ليست أجزاء منفصلة بل بناء يشد بعضه بعضاً متجاوز لمستويات التحليل، وللحدود بين التخصصات. بل أن مساهماتنا هي جزء أصيل من تأسيس معيارية إسلامية حول علاقة المسلمين بغيرهم في العالم المعاصر. فمننا من يقاوم هذا البناء من سنوات ويرى أن أسمى أدواره كباحث علاقات دولية/علوم اجتماعية هو خدمة الدراسات والبحوث الشرعية وليس تبرير أو تقديم غطاء لسياسات خارجية لا تنطلق من كليات الإسلام كما أشرت. لن نقدم مفهومنا للمصلحة لتمير

مفاسد كثيرة، لن نشارك في ارباك المسلمين وخط الحق بالباطل، الإسلام بالعلمانية، المصلحة الوطنية بالمصالح الشرعية، لن نقدم إطار يبرر وضع مصلحة خلق وظائف في القطاع السياحي فوق مصلحة حفظ الدين.